

الدعوة إلى إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب

تتعهد الدول بألا تطرد أي شخص أو تقيده أو تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت أسباب حقيقية تبعث على الاعتقاد بأنه سيتعرض فيها للتعذيب. وعليها أن تضمن بأن تكون جميع أعمال التعذيب، محاولات ممارسات التعذيب والتواطؤ أو المشاركة فيها جرائم خطيرة تتصدى لها القوانين الجنائية للدول الأطراف بالتجريم والعقاب. وأوضح بأنه ونظراً لأهمية الجانب التعليمي والإعلامي في التطبيق الفعال لمبدأ

الحظر في جانبه الوقائي، فلقد نصت الاتفاقية على أن تضمن الدول الأطراف إدراج دروس حول منع التعذيب في برامج تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين وغيرهم من الأشخاص الذين لهم علاقة بالاعتقال أو الاستجواب أو معاملة المساجين أو المعتقلين، على أنه ينبغي للدول الأطراف أن تضمن وجود تدابير قانونية لحماية ضحايا التعذيب و تعويضهم.



جانب من الورشة.

الأسباب يقوم على التمييز أي كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية. وشدد الدكتور الدباغ بأنه لا تجوز ممارسة التعذيب بأي مبرر، سواء في ظروف استثنائية مثل حالة الحرب أو حالة الاضطرابات داخلية، كما لا يجوز التذرع بطاعة أمر صادر عن موظف أعلى رتبة أو عن سلطة عامة للقول بإباحة التعذيب. كما

الإنسانية أو المهينة الصادرة في عام 1987 تعرف التعذيب بأنه أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من

مناهضة التعذيب، وافتتح الورشة إبراهيم العبد من مركز "شمس" معرفاً بالمركز وبالنشاطات وبنشاطاته وقال إن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع نشر وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان الذي ينفذه المركز بدعم وتمويل من الوكالة الاستراتيجية للتنمية الدولية في نابلس. وقال الدكتور الدباغ إن تالياً ستعقد ورشة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

نابلس - الحياة الجديدة - بشار دراغمة - دعا مشاركون في ورشة عمل عقدت في مدينة نابلس إلى إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب، ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وضرورة السعي لزيادة تطوير وتقوية التدريبات والبرامج التربوية من اجل ضمان أن جميع المسؤولين بما في ذلك مسؤولو تنفيذ الأحكام والأمن ومسؤولو السجنون على دراية بأحكام الاتفاقية، كما طالب المشاركون بتنظيم دورات تدريبية لموظفي تنفيذ القانون حول حقوق الإنسان. وتعديل التشريعات وأن تسن تشريعات فعالة في حال عدم وجودها، وأن تلغي أية قوانين أو ممارسات تؤدي إلى إفلات مرتكبي التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من العقاب. وضرورة تعويض الأشخاص الذين يتم تعذيبهم. جاء ذلك خلال الورشة التي عقدها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية حول اتفاقية